يصدر الملخص بشكل دوري عن موقع
www.beirut607.org

الإفلات من العقاب

يشكل لبنان مدرسة في الإفلات من العقاب، فعلى الرغم من المجازر الرهيبة التي مورست بحق اللبنانيين في الحرب الاهلية (١٩٧٥-١٩٩٠) نجح زعماء الميليشيات في الإفلات من العقاب، عبر اشتراطهم (وهو أمر واضح المعالم) بضرورة إقرار قانون للعفو العام رقم ٨٤ للعام ١٩٩١، حيث أعفى عن كافة الجرائم المتعلقة بفظائع الحرب الأهلية ومجازرها ومذابحها، وتهجيرها ومقابرها الجماعية. وتتالت عمليات الإفلات من العقاب بشكل عام وخاصة في الجرائم السياسية منها. وعليه فقد أصبحت ثقة اللبنانيين واللبنانيات بالقانون وبالقضاء شبه معدومة، وأصبح اتصال من وكيل رجل سياسة كفيل بإلغاء جريمة بأكملها.

وفي حين ننظر اليوم إلى واحدة من أكبر جرائم العصر، انفجار مرفأ بيروت، نرى سلوك الساسة هو استكمال لمنهاج الإفلات من العقاب، وما استخدام بعض الثغرات في القانون سوى تأكيد على هذه الهواجس. من هنا تأتي ضرورة فهم مسألة الإفلات من العقاب بشكل أوضح وأشمل.

ستنظر هذه الورقة في الإفلات من العقاب من حيث تعريفه والتطرق إلى أمثلة عن الإفلات في لبنان.

عرف القاموس العملي للقانون الإنساني الإفلات من العقاب على أنه المواقف التي لا توجد فيها إجراءات فعالة لمعاقبة الانتهاكات، أو عندما لا تكون مثل هذه الإجراءات نافذة المفعول. وقد ينتج غياب العقوبة عن قرار سياسي وعفو، أو عن نظام قضائي يعاني من ضعف الأداء أو في حالة تحلل.

أما في القانون الدولي ينتج الإفلات من العقاب في معظم الأوقات عن غياب الآليات القضائية القادرة على الحكم على عدم الالتزام بأحكام راسخة، إذ غالباً ما يجري تنفيذ العقوبات على الجرائم المرتكبة من قبل محاكم محلية، ولذلك يكون من الصعب بصورة خاصة تطبيق العدالة على جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها موظفون حكوميون أو أشخاص تحت إمرتهم في أوقات النزاع المسلح. فالإفلات من العقاب يعني الإخفاق في تقديم مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة، ما يؤلف نكراناً لحق الضحايا في العدالة والإنصاف والتعويض المادي والمعنوي اللازم.

إثر اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورته الحادية والستين سنة ٢٠٠٥، صدر عن الخبيرة المستقلة ديان أورنتليتشر، المعنية باستيفاء مجموعة المبادئ لمكافحة الإفلات من العقاب، تعريف للإفلات من العقاب مفاده أنه "يقصد بالإفلات من العقاب عدم التمكن، قانوناً أو فعلاً، من مساءلة مرتكبي الانتهاكات - برفع دعاوى جنائية أو مدنية أو إدارية أو تأديبية - نظراً إلى عدم خضوعهم لأي تحقيق يسمح بتوجيه التهمة إليهم وبتوقيفهم ومحاكمتهم، والحكم عليهم، إن ثبتت التهمة عليهم، بعقوبات مناسبة وبجبر الضرر الذي لحق بضحاياهم."

تتجلى مظاهر الإفلات من العقاب بوضوح على الساحة اللبنانية حيث قدس المسؤولون هذا المبدأ وأسسوا نهجاً سياسياً يدور في فلكه.

سنبدأ بالتحدث عن أحداث ٧ أيار، لننتقل لاحقاً إلى أحداث الطيونة، فالحرب الأهلية، ثم تفجير مرفأ بيروت.

٧ أيار

في أيـار ٢٠٠٨ قامـت عناصـر مـن أحـزاب لبنانيـة عديـدة بتنفيـذ عمليـات مسـلحة في بـيروت وبعض مناطق الجبل.

انتهى النزاع المسلح في ١٤ أيار ٢٠٠٨ مسفراً عن مقتل ٧١ شخص ودمار في الممتلكات وتراجع الحكومـة عـن قراريـن اتخذتهمـا مسـبقاً يقضيـان باعتبـار شـبكة اتصـال "حـزب الله" غـير شرعيـة واعتـداء علـى سـيادة الدولـة والمـال العـام، وإقالـة قائـد جهـاز أمـن المطـار العميـد وفيق شقير (المقرب من حزب الله) من منصبه وإعادته إلى ملاك الجيش.

مـرّ ١٤ عامـاً علـى الاعتـداء المسـلح الـذي طـوق بـيروت واحتلهـا دون أن يكـون المسـؤولون عـن شـن الـنزاع قـد خضعـوا لأي شـكل مـن أشـكال المحاسـبة والعقـاب، وهـم لا يزالـون حتى اليوم يشغلون مناصب سلطة.

أحداث الطيونة

في ١٤ تشريـن الأول ٢٠٢١ حصلـت اشـتباكات في منطقـة الطيونـة بـين "الثنائـي الشـيعي" و "حـزب القـوات اللبنانيـة" إثـر تظاهـرة نظمهـا مناصـرو "حركـة أمـل" و"حـزب الله" ضـد إجـراءات المحقق العدلي في ملف انفجار مرفأ بيروت، طارق البيطار.

طلبـت مديريـة المخابـرات في الجيـش اللبنانـي مـن رئيـس حـزب "القـوات اللبنانيـة" سـمير جعجـع المثـول في مركزهـا في وزارة الدفـاع للاسـتماع إلـى إفادتـه في أحـداث الطيونـة بصفتـه مستمع إليه.

مـع الإشـارة إلـى أن الاشـتباكات الـتي حصلـت في الطيونـة شـاركت فيهـا ثلاثـة أحـزاب، ولـم يـتم اسـتدعاء سـوى رئيـس حـزب واحـد. الأمـر الـذي يؤكـد ضـرورة اسـتقلال القضـاء وتحييـده عـن جميـع الاعتبـارات السياسـية، نظـراً إلـى أنـه حـتى الآن، بعـد مـرور أكـثر مـن ثمانية أشهر على الاشتباكات، لا عقاب ولا حساب.

الحرب الأهلية

بدأت الحرب في أواخر ستينيات القرن الماضي ولم يندلع القتال حتى ١٣ نيسان ١٩٧٥ مع تفجير بوسطة عين الرمانة.

شاركت في الحرب الأحزاب اليمينية المتمثلة بحزب الكتائب وتيار المردة وحزب الوطنيين الأحرار وحراس الأرز والجبهة اللبنانية، وقاتلت اليسار الممثل بمنظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية.

خلفت الحرب وراءها ١٧,٠٠٠ مخطوف ومفقود و ٢٠,٠٠٠ قتيل و ١,٠٠٠,٠٠٠ مهجر وخسائر قدرت قيمتها ب ٢٠٠ مليار دولار أميركي.

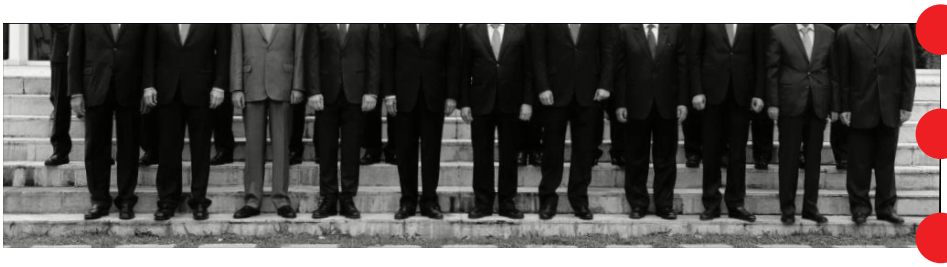

بالرغم من الاقتتال الذي دام ١٥ سنة، اجتمع النواب اللبنانيون في الطائف سنة ١٩٨٩ وتم الاتفاق على وقف النزاع.

وفي عام ١٩٩١ شُرِّع قانون العفو العام الذي عفا عن جميع الجرائم السياسية المرتكبة قبل سَنِّه، وبالتالي العفو عن جميع مجرمي الحرب الأهلية. كما حُلَّت جميع الميليشيات باستثناء حزب الله.

بعد انتهاء الحرب ووضع اتفاق الطائف عادت الأحزاب لتشن حرباً من نوع آخر، وهي حرب الاستيلاء على النظام السياسي وتوزيعه حصصاً بنسب جديدة.

وها هي الآن الأحزاب نفسها التي سببت الحرب وشاركت فيها وساهمت بقتل الآلاف من الأبرياء، تشغل مناصب نيابية ووزارية في البلد وتفعل كما يحلو لها، تشرِّع كل ما يصب في مصلحتها وتجرِّم كل ما يتعارض معها.

بعد مرور ٣٢ عام على انتهاء الحرب و٤٧ سنة على اندلاعها لا يزال مجرمو الحرب دون أي عقاب أو مساءلة أو محاسبة، يتجولون أحراراً طليقين.

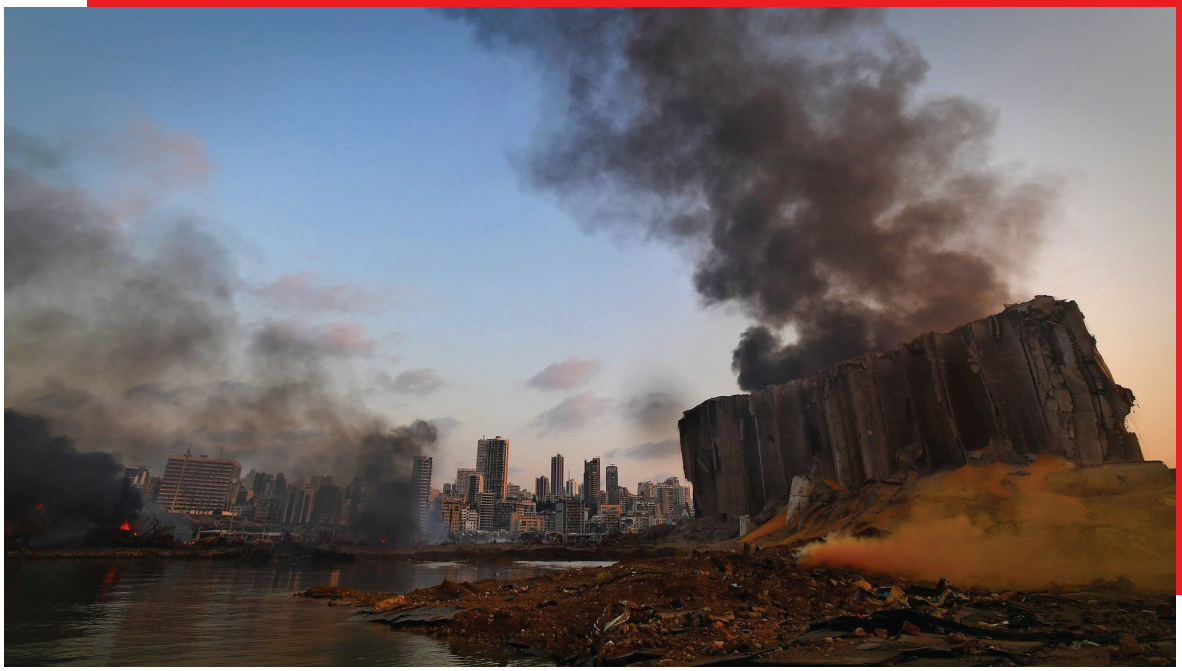

تفجير المرفأ

في ٤ آب ٢٠٢٠ حين دقت عقارب الساعة السادسة والسبع دقائق من بعد الظهر وقع واحد من أكبر الانفجارات غير النووية في التاريخ.

في تاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣ دخلت السفينة روسوس مرفأ بيروت محملة ب٢,٧٥٥ طن من مادة نيترات الأمونيوم، تم تخزينها في العنبر رقم ١٢ من مرفأ بيروت لمدة ست سنوات قبل وقوع الفاجعة.

وفي ٤ آب اشتعلت هذه المواد المخزنة وخلفت وراءها تدمير مدينة بكاملها وسقوط أكثر من ٢٢٠ ضحية، وإصابة أكثر من ٧,٥٠٠ جريح، وتشريد أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ شخص من سكان المدينة، وضرر في الممتلكات قُدّرت قيمته بما يزيد عن ١٥ مليار دولار أميركي.

في ١٣ آب ٢٠٢٠ أُحيل ملف الجريمة إلى المجلس العدلي للتحقيق فيها، وشهد مسار التحقيق العديد من العراقيل في محاولة لمنع العدالة من أخذ مجراها، مما أدى إلى توقف التحقيق منذ كانون الأول ٢٠٢١ حتى يومنا هذا.

الجدير بالذكر أن المتهمين في قضية تفجير المرفأ غازي زعيتر وعلي حسن خليل فازا بمقاعد نيابية في الانتخابات التي وقعت في ١٥ أيار ٢٠٢٢، مما أثار المزيد من القلق والخوف من التأخير الفاضح في تحقيق متوقف منذ أكثر من خمسة أشهر بسبب حماية محتملة للمشتبه بهم في بلد محكوم بالتدخلات السياسية والمصالح.

من الأحداث التي تبلور فيها الإفلات من العقاب أيضاً الاشتباكات المسلحة التي حصلت بين جبل محسن وباب التبانة في طرابلس. بدأت الاشتباكات في حزيران ٢٠١١ وظل الاقتتال مستمراً حتى ٢٠١٤ مسفراً عن مئات القتلى والجرحى، إلى حين إعلان الهدنة بين الطرفين.

تُذكر أيضاً الاشتباكات المسلحة التي حصلت في منطقة قصقص في الطريقة الجديدة سنة ٢٠١٢، التي لم يعاقب أحد من المشاركين فيها.

إن التاريخ السياسي لهذه البلاد مبني بكامله على مبدأ "الإفلات من العقاب" منذ تأسيسه حتى اليوم.

هذا المبدأ يتغلغل في كل تفاصيل النظام وكيانه وأسسه وطريقة عمله. نظامنا هذا شرع لنفسه الإفلات من العقاب وانتهاك النظام والقانون والقضاء علناً، إنه نظام يراهن على فقدان الشعب ذاكرته ومحوها وإقناعه بأن ما يفعله أمر صائب وأن الطبقة الحاكمة هي بريئة من كل التهم الموجهة إليها.

إن الدروس المستقاة من تجارب الماضي، تضعنا أمام تحدي ليس بصعب ولكنه ليس ببسيط، ألا وهو كشف المسؤوليات المترتبة عن انفجار المرفأ، وهو ما تقوم به العديد من المبادرات. وإذا كان الجناة يراهنون على عاملي الوقت والسلطة في الإفلات من العقاب، فاننا نحمي كل يوم حقنا في الوصول إلى معرفة الحقيقة والاقتصاص من الجناة.

تعد هذه الورقة دانا سعد

كل مراجع هذه الورقة محفوظة.
للحصول عليها الرجاء التواصل معنا
على موقعنا الالكتروني

BEIRUT 607